

## صندوق النقد الدولي : وصفات التنمية ومشروطية التحول الرأسمالي في الدول النامية

علي جابر عبد الحسين المعالي \*  
جامعة المثنى/ كلية الادارة والاقتصاد

معلومات المقالة	المخلص
<p>تاريخ البحث الاستلام : 2018/9/5 تاريخ التعديل : 2018/10/15 قبول النشر : 2018/11/14 متوفر على الأنترنت : 2018/12/26</p> <p>الكلمات المفتاحية : صندوق النقد الدولي التنمية التحول الرأسمالي النظام الاقتصادي العالمي التثبيت الاقتصادي</p>	<p>تمكنت المنظومة الرأسمالية من فرض اردتها وأفكارها من اجل انعاش تجارتها وإصلاح انظمتها النقدية بإنشاء مؤسسات مالية دولية مثل ( صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية) واحتل صندوق النقد الدولي مكانة كبيرة بوصفه الذراع الايمن للمنظومة الرأسمالية وحامياً مصالحها بتقديم وصفات وأيدولوجيات رأسمالية مقابل مساعدات وقروض للدول النامية من اجل تعميق تبعية هذه الدول بغض النظر عن طبيعة النظم الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية الحاكمة ، وان هذه البرامج والوصفات تفرض على الدول وليس الخيار لها في تنفيذها من عدمه او تنفيذ برامج مخططة وطنيا وهذا يعني فرض قرارات خارجية عليها ، والملاحظ ان هناك ارتباطاً وثيقاً بين تطبيق برامج صندوق النقد الدولي وحماية مصالح الدول الدائنة بإجراء تغييرات اقتصادي واجتماعي وسياسية للدولة المدينة.</p> <p>© 2018 جامعة المثنى . جميع الحقوق محفوظة</p>

### Abstract

The capitalist system managed to impose its will and ideas in order to revive its trade and reform its monetary system by establishment the international financial institutions such as the International Monetary Fund (IMF), the World Bank and the world trade organization WTO. The IMF assumed a great position as the right arm of the capitalist system and defended its interests by offering capitalist ideologies and prescriptions with aids and loans to the developing countries to deepen the dependence of these countries regardless of the nature of cultural systems, political, economic and social which are ruling these countries. These programs and prescriptions are imposed on countries and have no choice in rejecting them or implementing planned national programs instead. It is noted that the implementation of IMF programs and the protection of creditor countries' interests are closely related to economic, social and political changes of debtor countries.

في الاقتصاد العالمي بعد الحربين العالميتين الاولى والثانية ،اذ تمكنت المنظومة الرأسمالية من فرض اردتها وأفكارها من اجل انعاش تجارتها وإصلاح انظمتها النقدية بإنشاء مؤسسات مالية دولية مثل ( صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وجولات الكات).

### منهجية البحث

### اهمية البحث

تأتي اهمية الدراسة من خلال المكانة الكبيرة التي يحتلها صندوق النقد الدولي بوصفه الذراع الايمن للمنظومة الرأسمالية وحامياً مصالحها بتقديم وصفات وأيدولوجيات رأسمالية مقابل

### المقدمة

يسود اعتقاد عام اليوم عند معظم العامة في شرق الارض ومغربها بأن نمط التنمية الموجود حالياً وعلى النهج الايدولوجي الكلاسيكي المحدث والمعولم هو جاء نتيجة تطور مرحل التنمية الطبيعية والمنطقية وانه نتاج حتمية الصراعات الفكرية (البقاء للأصلح) وهذا الاعتقاد واهم بطبيعة الحال لكون هذا النظام تم فرضه على الدول النامية في مرحلة معينة من التاريخ ، نتيجة الضعف الاقتصادي والاضطرابات الاجتماعية والسياسية الشديدة التي عاشتها هذه الدول ،اذ هو ناتج من الاستعمار المباشر وعمليات النهب والسلب لمواردها ونهايك عن الصراع والتخبط

\*  
Corresponding author : G-mail addresses : ly37855@gmail.com.

العالمية للتجارة التي دخلت حيز التطبيق مع بداية عام 1995 من أجل ضبط التجارة العالمية، وإدارة الاتفاقات التجارية وحل النزاعات التجارية القائمة ما بين الدول الاعضاء ( البنك الدولي ، www.bicusa.org). ومع بدء النصف الثاني من عقد الاربعينات وبسبب الانفاق الحكومي الكبير وخاصة العسكري وإعادة الاعمار بدأت الوصفات الكينزية تفقد بريقها ، وأصبح من ضرورات استمرار الاقتصاد الرأسمالي على ان تكون معالجته نابعة من متغيرات اقتصادية بعيدة المدى ، اذ دلت اوضاع الاقتصاد الرأسمالي على وجود مظاهر انكماشية تلوح في الافق ، فقد سادت منذ بداية سبعينات القرن المنصرم موجات من التضخم الركودي في الدول الصناعية توجت بارتفاع اسعار النفط في عام 1973 ( احمد ، 2005: 85) .

ومثلما هو معروف إن التحولات التي طالت دول أوروبا الشرقية والوسطى وفي دول البلطيق وروسيا (الاتحاد السوفيتي سابقاً) لم تأت من فراغ ولم تكن مصادفة اعتباطية بقدر ما كانت نتيجة حتمية لمجموعة من عناصر الضعف في المنظومة الاشتراكية ، وقد عزز هذا الوضع اعترافات ( غور باتشوف ) في المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي عام (1986) بقوله (شرعت المصاعب تنخر بقوة في بنية اقتصادنا منذ السبعينات وتراجعت نسب النمو الاقتصادي بشدة وفي النهاية لم تبلغ نسب التنمية الاقتصادية المنصوص عليها برنامج الحزب الشيوعي فاننتشر الضعف في القاعدة المادية للعلم والتعليم والوقاية الصحية والثقافة والخدمات اليومية ) ( كينيدي ، 1993: 744).

مما سببت هذه العوامل الى انهيار التجربة الاشتراكية ، جراء البيروقراطية التي قيدت التطور ، وجمود التخطيط المركزي، واضطهاد حقوق الإنسان ، والتخلف التكنولوجي والأنفاق العسكري الهائل ، وقتل روح المبادرة والابتكالية لدى الافراد، مما أدى إلى انهيار التجربة الاشتراكي في الشرق الاوربي بمفاهيمها السياسية والاقتصادية فقد كان هذا مبرراً ودليلاً على نجاح الانموذج الرأسمالي القائم على اقتصاد السوق كما ادعت المؤسسات المالية الدولية المروجة لليبرالية الجديدة) (العاني، 1996: 26).

وعليه ان هذه الدول المتحولة حتى تصبح دولاً أكثر كفاءة لا بد لها ان تجد خبراء ، وإداريين ، ومهارات تشريعية ومحاسبية وضريبية ، أي إن الدور الجديد للدولة في هذه المرحلة يعني التحول من التدخل الواسع غير المحدد إلى القيام بمهام محدده تتلاءم مع اقتصاد السوق من خلال تحديد قواعد اللعبة ، وتولي الأهداف الاجتماعية ، وحماية الملكية الخاصة ، وإنفاق الإيرادات بصورة منتجة وإعادة النظر بأولويات إنفاق الضرائب ومستوياتها واتجاهاتها مما حدى بها الذهاب الى استشارة المؤسسات الدولية بوصفها اذرع النظام الرأسمالي (الشعلان، 2004 : 40-45) . اما الدول النامية التي استقلت حديثاً من الاستعمار المباشر التي بنت اقتصاداتها على النمط الاشتراكي

مساعدات وقروض للدول النامية من اجل تعميق تبعية هذه الدول بغض النظر عن طبيعة النظم الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية الحاكمة .

### مشكلة البحث

تتجلى مشكلة الدراسة ان برامج الصندوق الدولي تفرز آثاراً ونتائج مختلفة عند تطبيقها فعلى الرغم من انها برامج تعالج مشاكل اقتصادية لكنها في الحقيقية لها تداعيات تمتد الى النواحي الاجتماعية والثقافية والسياسية كافة داخل الدولة المنفذة لها ، وان هذه البرامج والوصفات تفرض على الدول وليس لها خيار في تنفيذها من عدمه او تنفيذ برامج مخططة وطنياً وهذا يعني فرض قرارات خارجية عليها.

### هدف البحث

تهدف الدراسة الى بيان دور صندوق النقد الدولي في فرض وصفات التنمية على الدول النامية وعلى النمط الرأسمالي المعولم وبيان مدى ارتباط تطبيق برامج صندوق النقد الدولي مع حماية مصالح الدول الدائنة بإجراء تغييرات اقتصادية واجتماعية وسياسية للدولة المدينة .

### فرضية البحث

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها (ان وصفات صندوق النقد الدولي في الاساس لحماية مصالح دول المنظومة الرأسمالية من خلال فرض تحولات اقتصادي واجتماعي وسياسي على الدول النامية على الطريقة الكلاسيكية المحدثه)

### الاطار النظري

#### النظام الاقتصادي العالمي بعد الحرب العالمية الثانية: إعادة التشكيل

عندما اتضحت نهاية الحرب العالمية الثانية ومن هو المنتصر بدأ التفكير جدياً في خلق مؤسسات اقتصادية دولية ، كان الهدف المعلن لها هو ضبط الاقتصاد العالمي واستقرار النظام النقدي الدولي ، وتمويل العجز في ميزان المدفوعات لبعض الدول ، وبقصد إعادة بناء الاقتصاديات التي دمرتها الحرب وتقديم قروض لتمويل مشاريع التنمية ايضاً . وعلى هذا الاساس تم تأسيس صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي في يوليو من عام 1944 ، على اثر اتفاق بروتونودز (Bretton - Woods ) ، الذي احتضنت مفاوضاته الولايات المتحدة الأمريكية وحضرته اربع وأربعون دولة في الندوة النقدية والمالية الدولية للأمم المتحدة ، وبالتزامن معه تم الاتفاق على تأسيس منظمة دولية للتجارة ، لكن وأمام رفض الكونغريس الأمريكي ، ولوجد اقطاب متعددة في الاقتصاد العالمي ، اجتمعت (23) دولة بهافانا عام 1947 وانبثق منها الاتفاق العام للتعريف الجمركية والتجارة ، تحت مسمى الكات (GATT) ، وتطور ذلك بعد انهيار القطب الاشتراكي في ابريل عام 1994 ، على اثر جولة الارغواي تم تأسيس المنظمة

الاقتصادي العالمي في جميع اقطابه المتنافسة والدول المتمحورة حول تلك الاقطاب.

وتغيرت مهام المؤسسات المالية الدولية بشكل جذري وأصبحت متشابهة ، فمنذ ثمانينيات القرن المنصرم نهجت المؤسسات استراتيجيات الهدف منها تقليص دور الدولة إلى أدنى حد ، عن طريق خصخصة المؤسسات العامة ، وانسحاب دور التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي ، وإن وجهة نظر المؤسسات الدولية هذه بسبب العجز المالي الناجم من اتساع حجم الانفاق العام بفعل اتساع نطاق نشاط الحكومة بالمقابل انعكس ذلك على تقليص دور راس المال الخاص ، وعليه فإن جوهر برامج المؤسسات الدولية في الجانب المالي تركز على تقييد الانفاق الحكومي مع اعتماد تغييرات في النظام الضريبي في محاولة لزيادة الإيرادات الضريبية لكي يتاح للنشاط الاقتصادي الخاص ادارة الاقتصاد القومي لكونه اكثر كفاءة (عبد الوهاب ، 2001: 58)

وقد لعبت المؤسسات المالية الدولية دوراً بارزاً في تشجيع العديد من دول العالم في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا وحملها على الأخذ بالنظام الرأسمالي بصيغة الحلول الناجمة لما تعانيه من مديونية وتخلف ، ومن أجل حل أزمة المديونية تدخل المؤسسات المالية الدولية بواسطة (قروض الإنقاذ)، لكن من خلال المشروطة (Conditionality) هو اتفاق بين المؤسسات المالية الدولية من جهة والدول المدينة من جهة اخرى ، ويتم بموجبه ربط استمرار التدفقات المالية الخارجية من منح وقروض بإجراء تغييرات في السياسات الاقتصادية للدول المدينة ويعبر عن هذا الاتفاق بتوقيع موائيق صادرة من حكومة الدولة المدينة بشكل سنوي متضمنا تحديد برامج التثبيت والتكيف الهيكلي واحتياجات الدولة من التمويل الخارجي والتمويل المتاح من المؤسسات المالية الدولية (الرشواني ، 2003).

وأن المؤسسات المالية الدولية كانت تتبنى سياسات اقتصادية الهدف منها في- واقع الأمر- هو تحويل اقتصاديات الدول المدينة الى اقتصاديات تعمل بنظام اقتصاد السوق بتحرير مبادلاتها التجارية والخدماتية والمالية وانفتاحها الكامل على السوق العالمية(صالح ، 2002 : 15).

وبهذا فإن المؤسسات المالية الدولية استغلت الظروف التي عصفت بالنظام الاقتصادي العالمي في نهاية القرن المنصرم من مشاكل وانتهاء الحرب الباردة بانتصار القطب الرأسمالي وانهيار المعسكر الاشتراكي وفشل خطط التنمية التي تبنتها الدول النامية التي اجبرت على اللجوء الى المؤسسات المالية الدولية؛ للحصول على الوصفة العلاجية التي تتكون من مجموعة من الضوابط والقيود والشروط التي تخص الجانب النقدي والمالي ، وتفرض على الدول الالتزام بها كشرط ضروري؛ لعودته الى وضعه الطبيعي ، وذلك بتعديل مستوى الطلب الكلي وخفضه بما يتناسب مع مستوى العرض الكلي والعودة الى حال التوازن

فقد تدهورت فيها شروط التجارة الخارجية وازدادت مديونيتها ، واتسمت موازين مدفوعاتها بالعجز واقتصرت صادراتها على المواد الخام، ومن المعروف ان انهيار المعسكر الاقتصادي الاشتراكي أفقد الدول النامية التي دعت لفترة طويلة إلى اعتماد الاقتصاد المخطط ، حليفاً مهماً ووعناً اقتصادياً وسياسياً ، إذ كان يمدّها بالمساعدات، والقروض والخبرات ، ويتبنى قضاياها في المحافل والمؤتمرات الدولية كلها ، ومنذ مطلع ثمانينات القرن المنصرم وجدت الدول النامية نفسها مطالبة بإدخال سياسات الاستقرار الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي تمثل جزءاً من آليات النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وتبنيها لتلك الصفات من أجل تصحيح الاختلالات الاقتصادية التي عانت منها وخاصة فيما يتعلق بالمديونية الخارجية، وبالأخص بعد اعلان المكسيك عن عجزها في سداد ديونها الخارجية ومن ثم دول أمريكا اللاتينية والدول الافريقية، فضلاً عن بعض الدول الاسيوية (الحيالي ، 2010: 419). إن مديونيتها طبقاً للإحصائيات الصادرة من البنك الدولي ، ارتفعت من (130) مليار دولار في عام 1973 الى (519) مليار في عام 1980 وفي عام (1982) نحو (550) مليار دولار وخدمة الدين (632) مليار دولار (Kasse , 2000: 3).

وفضلاً عن المشاكل الاخرى التي اصابت الدول النامية مثل العجز في موازين المدفوعات وارتفاع نسب الفقر في مجتمعاتها ، التي تساهم بصورة مباشرة في خلق الاختلالات الاقتصادية مثل الاختلال في هيكل الموارد كان تكون هنالك فجوة بين (الادخار والاستثمار) و(الصادرات والاستيرادات) و(الإيرادات والنفقات) وهنالك اختلال في هيكل الانتاج ، وأيضاً وجود خصائص أخرى مثل تدهور مستوى الطاقة الإنتاجية واختلال علاقات النمو بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية والتخصص في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية وتدهور مستوى المعيشة الحقيقي للسكان (البلاوي ، 2006: 330-332).

وعلى اثر هذه المشاكل شرعت المؤسسات المالية الدولية الى اعادة صياغة النظام الاقتصادي العالمي على نمط المنظومة الرأسمالية لصاح القطاع الخاص ، ودعوة كافة الدول التي تعاني من مشاكل اقتصادية لتبني عملية اصلاح التنمية على النمط النيو كلاسيكي ، مما أفرزت هذه الأحداث تعميق مشاكل العجز في موازين مدفوعات الدول النامية وتفاقم أزمة المديونية الخارجية لهذه الدول فتركز اهتمام المؤسسات الدولية على معالجة هذه المشكلة وبخاصة مشكلة المديونية (زلوم ، 1999: 215). وهذا يعني ان المؤسسات المالية الدولية هي مؤسسات ملكية عامة (تمولها الدول الأعضاء) و تقوم بتمويل الحكومات والمؤسسات التي تعمل في العالم النامي والاقتصاديات المتحولة، فضلاً عن ذلك لعبت هذه المؤسسات دوراً مهماً في عملية التحول الاقتصادي وخصوصاً مع الدول النامية والدول المتحولة عبر تقديم وصفات التنمية الجديدة على النمط الليبرالي المعولم والانتقال الى دور جديد تقوم به الدولة من أجل تحريك عجلة التنمية الاقتصادية ، نتجة المشاكل التي عصفت بالنظام

### اولاً: الجهاز الاداري والمالي في صندوق النقد الدولي

يتكون من ( مجلس الحكام) وهي اعلى هيئة موجودة في صندوق النقد الدولي ، يجتمع مرة واحدة في السنة وهو مسؤول عن اتخاذ القرارات المهمة مثل قبول انضمام دول جديدة، وإعداد الميزانية ، وتم تشكيل المجلس من ممثلي الدول الاعضاء الذين هم اما وزراء المالية او محافظو البنوك المركزية. اما (المجلس الاداري) فهو مكلف بالمهام التي يفوضها له مجلس الحكام ، يتكون من اربع وعشرين عضواً ، منهم ثمانية يتم تعيينهم من قبل (الولايات المتحدة، فرنسا، المملكة المتحدة، اليابان، ألمانيا، السعودية، الصين، روسيا) اما المتبقي يتم تعيينهم عن طريق الدول الاعضاء وينتخب ممثل من كل منطقة ، ويجتمع المجلس الاداري ثلاث مرات في الاسبوع ، ومن صلاحيته انتخاب المدير العام لصندوق النقد الدولي كل خمسة اعوام، وهناك (اللجنة النقدية والمالية الدولية) التي تضم اربع وعشرين عضواً ممثلاً للدول التي شكلت المجلس الإداري ، وتجتمع هذه اللجنة مرتين في السنة (الدورة الربيعية والدورة الخريفية) (شنجار ، 2008 : 88)، ويكون دورها في إعطاء النصح والتوجيهات لصندوق النقد الدولي التي تخص النظام النقدي الدولي ، ويمكن بيان هيكل عمل الصندوق الدولي كما يأتي:

✓ **الوحدة النقدية (SDR) :** (حقوق السحب الخاصة) هي اصل احتياطي دولي استحدثه الصندوق في عام 1969 ليصبح مكملاً للأصول الرسمية الخاصة بالدول الاعضاء ، ويتم تحديد قيمته اعتماداً على سلة عملات اساسية من اربع دول وهي ( الدولار، الين، اليورو، الجنية الإسترلينية) ، ويمكن مبادلتها بأي عملة من العملات القابلة للتداول الحر مع التوزيع العام لوحدات حقوق السحب الخاصة الذي تم في 28 اغسطس من العام نفسه ، والتوزيع الخاص الذي تم في 9 سبتمبر 2009 الذي زاد مقدار حقوق السحب الخاصة من (21.4) مليار وحدة الى حوالي (204) مليار وحدة سحب خاصة أي ما يعادل (316) مليار دولار بالسعر السائد في 12 مارس 2014 (صندوق النقد الدولي، 2014: 1).

✓ **حصة المساهمة :** كل دولة عضو مطالبة بدفع حصة مساهمتها في رأسمال صندوق النقد الدولي غير أن هذه الحصة ليست حرة أو كيفية ، بل يتم احتسابها بحسب الأهمية الاقتصادية والسياسية لأي دولة عضو ، ويتم دفع نسبة (25%) من حصة الدولة على شكل (حقوق السحب الخاصة) أو أية عملة سيادية تتشكل منها ، اما النسبة المتبقية (75%) فتكون على شكل عملة محلية للدولة العضو .

✓ **اتخاذ القرارات :** تتخذ القرارات داخل صندوق النقد الدولي عن طريق التصويت ، وتحدد نسبة التصويت وفق حصة المساهمة لكل دولة ، موضحة بالشكل الاتي (تساوي 250 صوت زائد صوت واحد لكل 100 ألف من حقوق السحب الخاصة ، وبشكل اخر لكل دولة الحق في التصويت بقدر

الاقتصادي، اذ تسمى هذه الوصفة في الأدب الاقتصادي ببرامج التكيف الهيكلي (Structural Adjustment Programs) ويقصد بمصطلح التكيف (Adjustment) -هنا - التوافق مع متطلبات المراكز القوية للنظام الاقتصادي العالمي و تحديداً قطبي النظام المالي العالمي (المؤسسات المالية الدولية) . أما مصطلح الهيكلي (Structural) فيقصد به إحداث تغييرات جذرية في الهيكل الاقتصادي تجاه سيادة توجهات نظام السوق الحرة في النشاط الاقتصادي محلياً ودولياً وتمثل برامج التكيف الهيكلي طوراً متقدماً في عملية إعادة الهيكلة الرأسمالية التي تُجرى فيها التغييرات الهيكلية بالاتفاق المباشر مع تلك المؤسسات الدولية ، وتحت إشرافها الدقيق ، وعادةً ما يعد إبرام هذه الاتفاقات دليلاً على تفانم الأزمة الاقتصادية في الدول المعنية ، وعلى وجود درجة عالية من التأثر بالصددمات الخارجية (External Shocks) في الحدث الاقتصادي المحلي ، وهذا يعنى التوجه الى اعطاء رأس المال الخاص دوراً محورياً وكفاعل رئيس في نمو النشاط الاقتصادي ، والربح الحافز الأساسي (الربيعي ، 2008).

وكان على الدول التي تلجأ الى المؤسسات المالية الدولية ان تتبنى التصحيح الاقتصادي بمجموعة من الإجراءات التي يتم اعتمادها لتحقيق نمو اقتصادي سريع مستهدف ، وإزالة الإختلالات الداخلية والخارجية في الوقت نفسه ، ويكون التصحيح وفقاً لطبيعة الإختلالات ، وبهذا فإن الإجراءات المعتمدة بخصوصه ليست إجراءات اقتصادية فحسب بل تتضمن إجراءات مالية - أيضاً - تستهدف إزالة أو تضيق فجوة الموارد المحلية وخاصة الموارد المتأتية من القطاع الخاص ، فضلاً عن تبني سياسات تسعى الى تقليص عجز الموازنة العامة (زكي، 1992: 131).

### دور صندوق النقد الدولي في ظل متغيرات النظام الاقتصادي العالمي

من المعروف ان الاضطرابات التي اصابت النظام الاقتصادي العالمي خلال الفترة بين الحرب العالمية الاولى والثانية ادت الى افرار نظام اقتصادي عالمي يتكون من عدة اقطاب وعلى اثر مؤتمر برتون وودز عام 1944 تمخضت المفاوضات بين الاطراف على تسليم أمرها إلى مؤسسات مالية دولية تأخذ على عاتقها مهمة الإشراف والسيطرة على الاستقرار الاقتصادي للنظام الدولي الجديد وعلى تغيير أسعار صرف عملات الدول ، و قد كان مؤتمر برتون وودز الذي كان بمثابة نقطة التحول في العلاقات الاقتصادية الدولية ،وقد وضع حجر الأساس للتعاون الدولي و لحل مشاكل النقد العالمية وكان من بين اهم المؤسسات التي تم الاتفاق عليها هي انشاء صندوق النقد الدولي من اجل استقرار النظام النقد الدولي ، وهو يشغل اكثر من 2700 شخص ويضم 184 دولة أعضاء ، وتتعدى ميزانية تسييره 600 مليون دولار . اما هيكل الصندوق فيتكون من :-

يمكن أن يستمر من دون أن يؤدي إلى مصاعب كالتضخم ومشكلات في ميزان المدفوعات ، وتندرج كل هذه الامر تحت مفهوم التثبيت الاقتصادي من خلال اتخاذ مجموعه من الإجراءات وتنفيذ العديد من السياسات نحو التمهيد وإقرار برنامج التثبيت .

في البداية يفرض الصندوق الدولي على الدول التي تلجأ له ان تتبنى سياسة سعر الصرف الثابت الموحد المرتبط بعملة رئيسية هي الدولار بهدف كبح جماح التضخم الناجم من تحرير الاسعار وهذا الارتفاع في الاسعار يؤدي الى انخفاض في الايرادات الحقيقية ، مما يهدد للدولة البدء بتطبيق برامج الخصخصة (النجفي ، 2002: 85).

وفي الاطار نفسه ان سياسات التثبيت التي يتبناها صندوق النقد الدولي هي مجموعة من الاجراءات والأدوات والوسائل او الاليات التي تطبق لخلق حال من التوازن المستقر في الاقتصاد ، وان سياسات التثبيت الاقتصادي معنية بتوازن الاقتصاد الكلي من خلال توازن ( الطلب الكلي والعرض الكلي) وتوازن ميزان المدفوعات (الصادرات والواردات) وتوازن الميزانية العامة (الايرادات والنفقات) ( سلطان ، 2011: 27) وفي النهاية تصب كلها نحو تحويل الاقتصاد في الدولة طالبة الاستشارة الى اقتصاد السوق اي انها اجراءات تمهيدية لعمل النشاط الخاص.

ويستمد صندوق النقد الدولي سياساته من الافكار الاقتصادية النيوكلاسيكية لميزان المدفوعات والمستند على اساس نقدي وكان الفيلسوف الاقتصادي الانكليزي ديفد هيوم اول من اشار الى التصحيح التلقائي لاختلال ميزان المدفوعات من خلال انتقاده تصور التجاريين ، عندما حاول الربط بين الاختلال في ميزان المدفوعات وبين المتغيرات الاقتصادية الكلية بواسطة الية التصحيح التلقائي بحركة الاسعار المحلية ، وكانت الفكرة الاساسية التي وضعها في ذلك المجال تقوم على الربط بين عرض النقد وحركة الاسعار المحلية تبقى صحيحة أياً كان النظام النقدي المتبع (هجير: 2010: 226) ، ويدعو الصندوق الدول الاعضاء الى تسهيل حرية حركة رؤوس الاموال بين الدول ويرى ان حدوث اي عجز في ميزان المدفوعات فان الدولة صاحبة العجز تواجه تدفق رؤوس الاموال الى الخارج مما يخفض عرض النقد لديها ومن ثم انخفاض المستوى العام للأسعار مما يعزز قدرتها التنافسية والعكس صحيح حتى يتم التوازن التلقائي للميزان.

ان تطبيق هذه الوصفة على الدول النامية غالباً ما تفشل كون هذه الدول تسعى لتعجيل عملية التنمية بواسطة السياسات المالية والنقدية التوسعية ويترتب على تلك السياسات في كثير من الاحيان اختلال ميزان المدفوعات ، فتزداد كمية النقود بمعدلات اسرع من معدل الانتاج المحلي الحقيقي ، وعندها ظهور مشكلة التضخم ومن ثم عجز ميزان المدفوعات ( هجير ، 2010: 223)، مما يخفض الدخل ومن ثم انخفاض المدخرات المحلية ،

مساھمتها في رأسمال الصندوق وعلى هذا الأساس تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية نسبة (17.08 % ) من حق التصويت ، ثم تليها اليابان ( 6.13 %) وألمانيا (5.99%) ، فرنسا (4.95 % ) ، وقد تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية التي خرجت منتصرةً وأقل دولة ضرراً من الحرب العالمية الثانية ، واستطاعت أن تمرر في مفاوضات بروتون وودز قراراً ذا أهمية يقضي بفرض أغلبية (85 %) لجميع القرارات المهمة التي تهم مستقبل النقد الدولي ، كالزيادة في حقوق السحب الخاصة أو إلغائها ، رفع أو خفض عدد الحكام المنتخبين في إطار المجلس الإداري ، تغيير حصة المساهمة ( http:// www.imf.org ).

وإذا استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية ان توفر (15 %) من حق التصويت فإن بإمكانها إيقاف أية محاولة لإجراء أي تغييرات بهيكل او عمل صندوق النقد الدولي ، وتمكنت الولايات المتحدة الأمريكية ومنذ بداية تأسيس الصندوق ان تصبح القوة الاقتصادية رقم واحد خصوصاً عندما اتضح جلياً ان الذهب والجنية الاسترليني لم يعودا صالحين لخدمة النظام النقدي العالمي ، إذ أن كمية الذهب لم تعد كافية لمواجهة التجارة الدولية المتنامية والاستثمارات المالية الكبيرة ، وان الجنية لم يكن بمقدوره أن يصبح العملة الرئيسية في العالم بسبب ضعف الاقتصاد البريطاني في حين كانت قوة الاقتصاد الأمريكي قادرةً على جعل الدولار يتمتع بقوة عالية كافية لمواجهة الطلب المتزايد على السيولة الدولية ، فضلاً عن العلاقة بين الذهب والدولار من خلال التزام الحكومة الأمريكية بتحويل الدولار الى ذهب ونتيجة لذلك فإن النظام النقدي الدولي الذي بدأ بتطبيقه عام 1947 هو بالحقيقة نظام الدولار ( الطائي ، 1999: 306).

### ثانياً: دور الصندوق الدولي في عملية التحول الاقتصادي

يتجلى دور صندوق النقد الدولي في اعادة صياغة النظام الاقتصادي العالمي من خلال برامج الاصلاح الاقتصادي الخاصة بالصندوق وهي :

**التثبيت الاقتصادي Economic Stabilization** : يركز الصندوق أساساً على السياسات الاقتصادية الكلية للدول ، أي ان السياسات المتعلقة بميزان المدفوعات ، وإدارة الائتمان والنقد وأسعار الصرف ، وسياسات الضبط المالي بما في ذلك تنظيم البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والرقابة عليها وهي سياسات قصيرة الاجل ، فضلاً عن ذلك ان صندوق النقد الدولي يعير اهتماماً كافياً للسياسات الهيكلية التي لهل اثر على أداء الاقتصاد الكلي ، بما في ذلك سياسات سوق العمل التي تؤثر على سلوك التوظيف والأجور . ويقدم الصندوق الاستشارة لكل دولة عضو من اجل تحسين سياساتها في هذه المجالات ، بما يتيح مزيداً من الفاعلية في السعي للوصول الى الأهداف المرغوبة مثل: ارتفاع معدل توظيف العمالة ، وانخفاض التضخم ، وتحقيق النمو الاقتصادي القابل للاستمرار والاستقرار ، أي ان النمو الذي

الاقتصاد القومي مثل تدهور العملة الوطنية ، العجز في ميزان المدفوعات، العجز في الموازنة ، وتنتهي بسياسات التكيف الهيكلي التي تبناها البنك الدولي من اجل معالجة الاختلالات العميقة في اقتصاد تلك الدولة

### الاطار العملي

#### دور صندوق الدولي في توجيه الاقتصادات النامية نحو اقتصاد السوق

ان لصندوق النقد الدولي دورا بارزا على صعيد الاقتصاد العالمي إذا تغيرت سياساته تغييراً كبيراً منذ تأسيسه عام 1944 ، ففي بداية الامر كان حارساً للاستقرار المالي العالمي الذي يتناسب مع التطور التجاري العالمي وتعظيم فرص العمل ودعم النمو الاقتصادي ، حسب الاهداف المعلنة ، إلى ان اصبح بمثابة محور يعمل على دمج اقتصادات دول العالم الثالث في منظومة السوق العالمية وإعادة هيكلتها وفقاً على متطلبات العولمة الرأسمالية ، مستغلاً فخ المديونية الذي سقطت فيه العديد من الدول النامية .

وهنا فرضت شروط الاستسلام على الدول المدينة التي لجأت إلى الصندوق، فقد كانت وصفاً واحدة على كل الدول وهي حرية السوق و الخصخصة والتكشف على مستوى الموازنة المالية العامة ولم تنج العديد من الدول من الوقوع في شرك صندوق النقد الدولي ، ورغم التطبيق العملي لوصفات صندوق النقد الدولي ، تراجع معدل النمو الاقتصادي في العديد من الدول النامية ، وارتفعت معدلات البطالة ، وتفاقت مظاهر التفاوت الطبقي واختفاء الطبقة الوسطى والإقصاء الاجتماعي وكان دور الصندوق ضمن التسلسل المنطقي لانتهاز الفرصة لدفع الدول النامية باتجاه التحول الرأسمالي وكما يلي :

#### ✓ عقود التنمية وحاجة التمويل

في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية عاش العالم في وضع من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بعد الانتصار والتخلص من النازية والفاشية لم يسبق له مثيل منذ قرنين من الزمان ففي الشمال جاء الانتصار على دول المحور في صالح طبقة العمال بعد التسوية التاريخية بين اصحاب رأس المال والعمل ، اذ كان لمنهجية كينز اثرٌ كبيرٌ بعدما ساد مشروع الدولة الاشتراكية الديمقراطية في الغرب الراس مالي ، وهو ما يسمى (مشروع دولة الرفاه) الذي قام على عدالة توزيع الدخل بواسطة العديد من الاليات وانتشار افكار ومرتكزات قيام الدولة بتوفير الخدمات الاجتماعية بالمجان ( تعليم وصحة ورعاية اجتماعية ، هذا من جانب ومن جانب اخر برز قطب اقتصادي جديد (الاتحاد السوفيتي) والدول المتمحورة حوله بعد الانتصار في الحرب الثانية ، وانفجار الثورة الصينية التي خلقت إطاراً آخر ملائماً للنضال السياسي الذي شجع – بدوره- على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي من خلال التحدي الذي فرضه

اي تزداد الفجوة بين الادخار والاستثمار مما يسبب عودة هذه الدول الى مؤسسات التمويل الدولي ومنها الصندوق من اجل قروض اكثر ومجموعة جديدة من الاجراءات المشروطة حتى تصبح تلك الدولة تعمل بنظام اقتصاد السوق وتعمق التبعية، وتتجسد هذه الاجراءات من خلال تحجيم دور الدولة في الجانب الاقتصادي والمتمثل ( الانتاج ، التوزيع ) الى اضيق ما يمكن وإتاحة المجال امام القطاع الخاص للعمل بحرية ، فضلا عن الغاء اشكال الدعم الحكومي كافة بهدف كبح العجزات في الميزانيات الحكومية اي تقليص الانفاق الحكومي الى اقل ما يمكن ، والهدف من هذا الاجراء هو انشاء بيئة صالحة لتوسيع دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي مع السعي الى توفير قاعدة مؤسسية وقانونية لدعم وتطور نشاطه ليأخذ دوره في ارساء أسس نظام السوق الحر فيما يتعلق بحقوق الملكية وخصخصة المشروعات الحكومية والية تحويلها الى القطاع الخاص .

ويشترط الصندوق الدولي على الدول صاحبة القرض او المشورة خفض الانفاق الحكومي بشقية الجاري والاستثماري وتخفيض الأجور وتقليص عدد العاملين في الاجهزة الحكومية وإيقاف او تخفيض الدعم الحكومي وتحديد في الفئات المنخفضة الدخل والبطالة الناجمة من عملية الخصخصة ، وعلى الحكومة تخفيض حجم الاستثمارات الموجهة للخدمات والقطاعات الاجتماعية وعلى التعليم والصحة ، وفرض ضريبة عامه على المبيعات، وإصلاح النظام الضريبي ، خفض دعم اسعار الطاقة ، والدعم المقدم الى العديد من السلع والخدمات كالكهرباء والغاز وأسعار المواد الغذائية الأخرى وأسعار خدمات الاتصالات والنقل وأسعار بعض المنتجات والمدخلات الزراعية ، هذا في ما يخص السياسة المالية.

اما في ما يخص السياسة النقدية ، التي تهدف الى امتصاص السيولة النقدية والحد من التوسع الائتماني وضبط عرض النقود للتقليل من معدلات التضخم ووضع سياسة للسقوف الائتمانية ، وبناء سياسة نقدية متطورة وتفعيل دور البنوك المركزية في قيادة السياسة النقدية وتحسين كفاءته المالية وتعزيز الدور التنافسي في البنوك الأخرى العاملة ، وهذا سوف يمهد للدولة المتحولة الاتجاه نحو الاستثمار الاجنبي المباشر ، فضلا عن ذلك تسعى السياسة النقدية الى ازالة القيود على النظام المصرفي كافة ، وتقوم المصارف التجارية بتحرير أسعار الفائدة في السوق والتي تميل الى الارتفاع بفعل التخفيضات الدورية في قيمة العملة فتكون سبب في اجتذاب الاموال الساخنة التي تجتذبها الزيادات المصطنعة في اسعار الفائدة (المهداوي، 2005: 28). اذ على الدول تبني سياسة سعر صرف ، واقعي بمقدوره الحفاظ على انجاح برنامج التثبيت ، والسماح بتداول النقد الأجنبي خارج البنوك من خلال شركات الصيرافة .ومما سبق يتبين ان برامج التثبيت الاقتصادي التي يقوم بصياغتها صندوق النقد الدولي هي سياسات قصيرة المدى لا تتجاوز ثلاث سنوات من اجل المساهمة في معالجة الاختلالات الطارئة التي تحدث في

التي كانت تنظر إلى هذه المشكلة انها مشكلة نقص في الموارد المالية المحلية اللازمة لتمويل التنمية أي ان هنالك فجوة ( ادخار – استثمار) ، وأن حل مشكلة التخلف من خلال التمويل الخارجي

#### ✓ الدول النامية : فح التمويل

بعد الحرب العالمية الثانية كانت هناك موجة كبيرة من الاستقلال عمت الدول النامية بعد نشاط حركات التحرر الوطنية وانبعاث الروح القومية لدى الشعوب المستعمرة ، فقد اخذت هذه الدول تتطلع الى اخذ مكانتها بين الامم كدول مستقلة قادرة على النهوض والوقوف على قدميها في جميع النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية . لكنها كانت تواجه مشاكل كبيرة اذ نهب الاستعمار كل خيراتها ومواردها فضلا عن استئثار الفقر والتخلف وعدم وجود بنى تحتية وتدني مستويات التعليم والصحة والخدمات العامة ، وفي الوقت نفسه كانت غير قادرة على تمويل التنمية من المدخرات المحلية وعدم قدرتها على تقديم ضمانات كافية للمصارف التجارية العالمية للحصول على التمويل الخارجي العام والخاص، وهنا بدأت الدول تقع في شباك صندوق النقد الدولي بعد ما عرض نفسه طرفاً ضامناً ومستعداً لفتح نوافذ الاقراض الخارجي لهذه الدول من اجل تمويل استراتيجيات التنمية وكان على الدول التي تريد التمويل من الصندوق اولا الانتماء والحصول على العضوية (فولف ، 2016: 36) .

إن العنصر الأساس والمتحكم للمسار التنموي في الدول النامية اعتمادها بدرجة كبيرة على الاقتراض الخارجي بصفته البديل للمدخرات والفوائض المحلية ، اذ ان هذه الفلسفة التنموية كانت السبب الرئيس في تصاعد الدين الخارجي وفي الأعباء المترتبة على الدول النامية ، إذ تشير الإحصائيات ان ديون الدول النامية قد شهدت ارتفاعا متواصلا كما يوضح الجدول (1) ، ففي عام 1970 كان حجم الديون يقدر حوالي (63.5) مليار دولار ومن الملاحظ ايضا ازدياد حجم الديون على الدول النامية وقد بلغ حوالي (731.5) مليار دولار في عام 1981 ، فقد أدى تفاؤل هذه الدول بقدرة مشاريع التنمية الطموحة على سداد الديون مما زاد من التوسع بالاقتراض.

النمط الاشتراكي على رأس المال فألزمه قبول التسوية مع الطبقة الكادحة ( اديب ، 2003).

ومن هنا فإن كل ذلك كان له الدور البارز والكبير في استقرار النظام الاقتصادي والاجتماعي على الصعيد العالمي ، بسبب المنافسة السياسية والأيدولوجية بين القطبين الاشتراكي والرأسمالي وهذا انعكس بالإيجاب على دول العالم النامي عندما استغلت حركات التحرر الوطني وهذا الظروف من أجل تحقيق الاستقلال ، وعندها تبنت هذه الدول نظريات التنمية الاقتصادية التي كانت اغلبها على النمط الاشتراكي .

وكانت الاتجاهات الفكرية لتفسير فجوة الموارد التمويلية في الدول النامية قد اخذت زخما كبيرا من (هارود-دومار) فقد ركزا على الاستثمارات لكونها طريقا للتراكم الرأسمالي بعد الربط بين جانبي العرض والطلب، فالاستثمار - حسب رأيهما- يؤدي الى تفجير الطاقات الانتاجية القادرة على زيادة العرض هذا من جانب ومن جانب اخر يمكن ان يولد دخولا موزعة قادرة على زيادة الطلب ، وكل ذلك يضاعف الآثار التي تتركها هذه المتغيرات في حركتها عبر الزمن باستخدام مبدأ المضاعف والمعدل كأدوات في التحليل ، وفي الانتقال من تحليل ظاهرة التوسع الاقتصادي في الاجل القصير الى تحليل النمو الاقتصادي في الاجل الطويل (بخيت ، 2002: 10) .

ومن التحليل المذكور انفاً جاء مفهوم فجوة الموارد التمويلية او انموذج الفجوتين الذي يؤكد وجود علاقة وثيقة وارتباط قوي بين حجم المدخرات المحلية اللازمة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية وبين حجم التمويل الخارجية ، فكلما كان حجم المدخرات المحلية قليلا بالقياس الى مستوى الاستثمار المطلوب لتحقيق معدل النمو المستهدف كانت هنالك حاجة ملحة الى التمويل الخارجي والعكس صحيح (خليل، 1989: 51).

وان كانت الافتراضات التي استندوا عليها لا تجد تأطيرها النظري في اقتصاديات الدول النامية ، إلا ان هذا التسبب يعطي مؤشرا على اهمية التكوين الرأسمالي في احداث عملية التنمية ، وبهذا فقد شهدت الفترة من (1955- 1975) ، تزايد إقبال الدول النامية على إستراتيجية التنمية وذلك بقصد انهاء حالة التخلف ،

جدول (1) تطور حجم الديون المستحقة على دول النامية للفترة (1970 - 2000)

اجمالي الديون	السنة	اجمالي الديون	السنة
1146.0	1986	63.5	1970
1292.0	1987	76.2	1971
1256.0	1988	92.0	1972
1261.0	1989	114.8	1973
1311.0	1990	143.3	1974
1490.0	1991	173.9	1975
1600.0	1992	112.9	1976
1520.1	1993	261.0	1977
1661.1	1994	325.5	1978
1795.0	1995	378.8	1979
1798.0	1996	423.3	1980
1877.6	1997	731.5	1981
2006.7	1998	839.0	1982
2038.2	1999	905.0	1983
2066	2000	936.0	1984
		1041.0	1985

(حسن ، 2008 : 113).

✓ الصندوق الدولي يغير قواعد اللعبة (الرأسمالية هي العلاج)

ان الافكار التي كانت تدعو الى توازن بين رأس المال والعمل بدأت تنهار تدريجيا مع حلول عقد السبعينات من القرن المنصرم للوجود عدت عوامل منها ( امال ، 2005: 143 ) :-

أ- الأفكار الكينزية ومشروع دولة الرفاه بدأ يضمحل نتيجة لفشل منحنى فيليبس في تفسير الازمة الجديدة (التضخم الركودي ) التي اصابت النظام الرأسمالي التي انفجرت مع بداية عقد السبعينات من القرن المنصرم اذ استغل هذا الموضوع من اجل انتهاء الدور التدخلية للدولة ، وانبعثت الروح في الافكار

لكن سوء التخطيط والتخبط في السياسات الاقتصادية وزيادة الانفاق العسكري أدى إلى إخفاق الكثير من خطط التنمية خاصة المشاريع التي يعول عليها في تحقيق العوائد المطلوبة ، كما أن الازمات التي عانت منها الدول المتقدمة خاصة الركود الاقتصادي التي عانت منه الدول الرأسمالية المتقدمة ، وما زاد في حدة الأزمة هو هروب رأس المال الخاص والقومي إلى الخارج بسبب الدكتوريات الحاكمة لهذه الدول ، فضلا عن ذلك إن تسابق معظم الدول النامية نحو العسكرة اذ ساهم كثيرا في زيادة حجم ديونها ، ناهيك عن ارتفاع اسعار الفائدة وانعكس ذلك على خدمات الدين مما زاد اعباء المديونية.



ومن اكثر الاشكالات التي تواجهها الاقتصادات النامية خاصة الفقيرة منها او التي تعاني من ازمة المديونية ، هي رؤية الصندوق الدولي الذي يرى ان ازمة المديونية هي ازمة افلاس أي عدم مقدرة الدول على الوفاء بمديونيتها لا الان ولا مستقبلا لذا قدم الصندوق رؤيا خطيرة دفعت باتجاه دفع هذه الدول نحو النظام الرأسمالي من اجل الهيمنة عليها بتحويل الدين الى اصل انتاجي ، وخاصة ان الدول النامية التي تمتلك قطاعات ومشاريع عامة ومؤسسات وموانئ ومطارات يمكن ان يتم التنازل عن ديونها مقابل تحويل ملكيتها للإطراف الدائنة وهذه الرؤيا طبقت في ( المكسيك ، والبرازيل ، والأرجنتين ، وتشيلي ، والسودان ، ونيجيريا ، والفلبين ) وهكذا اصبحت الخصخصة من اهم السياسات التي يستخدمها الصندوق لتقوية مكانته ونشاطاته (عبد الله، 2012: 338).

وعلى الرغم من الوصفة الجديدة للصندوق الدولي التي طبقت على الدول النامية من اجل احداث تنمية وإنهاء ازمة المديونية لكنها معظمها في وحال يرثى لها ، فعلى سبيل المثال عندما طبقت برامج صندوق النقد الدولي المتضمن التشفير في الموازنة وتخفيض قيمة العملة وتحرير التجارة وتطبيق الخصخصة في اكثر من (100) دولة مدينة ، فقدت هذه الدول الكثير من سيادتها الاقتصادية والسياسية وفقدت ايضا السيطرة على السياسات النقدية والضريبية وأعيد تنظيم بنوكها المركزية ومؤسساتها المالية ، فضلا عن اعتماد الديمقراطية تحت شعار ( حسن الادارة ) الان هذا التكيف الاقتصادي والسياسي والاجتماعي المفاجئ التي فرضها الصندوق الدولي على الدول النامية شجع عمليات الفساد الاداري والمالي والسياسي (جسام، 2010: 323)

والمشكلات الاقتصادية المتنوعة التي اصابت اقتصاديات الدول النامية جراء تطبيق برامج الصندوق من استئراء الفقر والبطالة واتساع التمايز الطبقي والتخلف والتضخم حتى اصبحت مشاكل مزمنة وتدور في حلقة مفرغة اذ ان محاولة حل هذه المشاكل تحتاج الى تمويل وتمويل يحتاج تطبيق وصفات جديدة يفرضها الصندوق وتطبيق هذه الوصفات تسبب زيادة هذه المشاكل كما يوضح الشكل (1).

وعلى أية حال ، فإن برنامج صندوق النقد الدولي (التثبيت الاقتصادي) الذي يتعين على الدول المدينة أن تطبقه تحت رقابة وإشراف الصندوق الدولي ، اذ هو عبارة عن مجموعة من السياسات النقدية والمالية التي يكون هدفها المعلن القضاء على التضخم الذي يؤثر على ميزان المدفوعات ، ومن ثم خفض الميل للاستدانة ، ويتحقق هذا الهدف - حسب رأي الصندوق - بما تحققه الدولة من زيادة في الإحتياطيات النقدية الاجنبية، ومن خفض في عجز الموازنة العامة للدولة ، ومن فائض في ميزان المدفوعات.

الكلاسيكية المحدثة التي تقوم على اطلاق الحرية الكاملة لرأس المال على الصعيدين المحلي والعالمي.  
ب- القطب الاشتراكي بدا معلولاً والأزمات تنخر جسده من الداخل بسبب المركزية وعدم القدرة على إعادة إنتاج النظام ، والانفتاح على العالم الديمقراطي ، وعندها كان هناك انسحاب تدريجيا من أنموذج رأسمالية الدولة إلى رأسمالية الأفراد نتيجة إغراق الدول في المديونية الخارجية.  
ت- نظريات التنمية واستراتيجياتها في الدول النامية ، فقد انهارت هي الأخرى مع انفجار ازمة المديونية بداية عقد الثمانينيات من القرن نفسه وعدم قدرة الدول النامية على السداد .

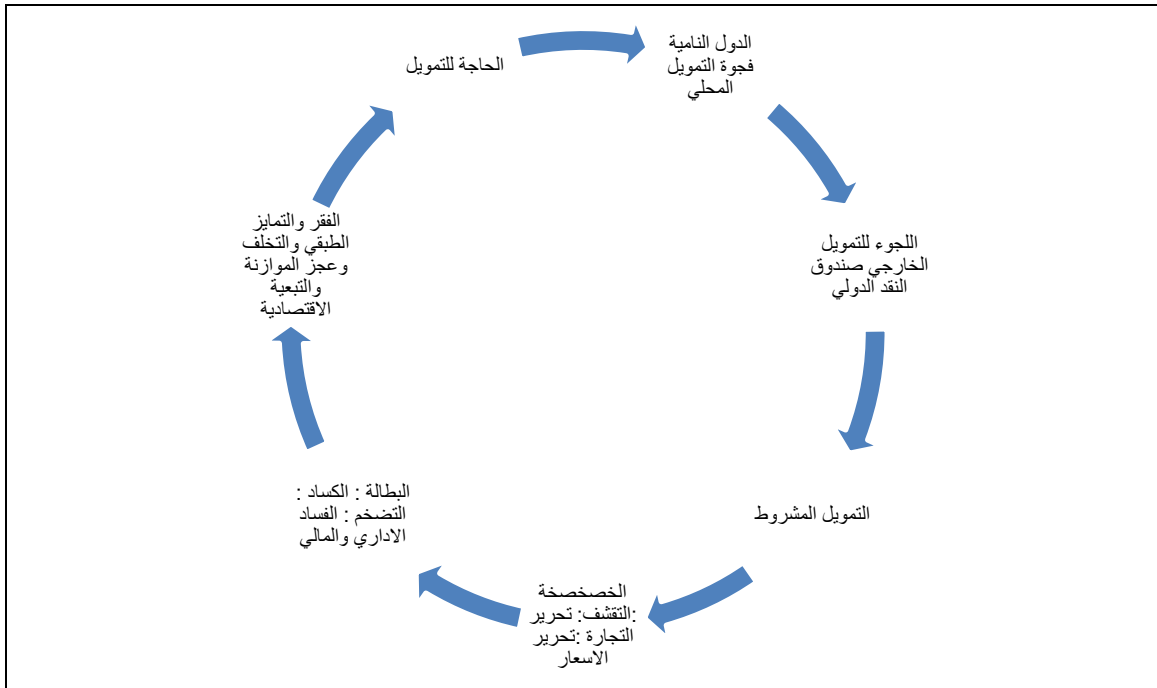
ث- تم تحويل المؤسسات المالية الدولية للإدارة وحل مديونية العالمية من خلال عملية صنع القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية التي عملت على تكيفها مع شروط وسياسات التقويم الهيكلي التي اعتمدت كسياسات لتدبير أزمة المديونية الخارجية المستفحلة.

و مما سبق سينحول صندوق النقد الدولي من أداة لتلبية حاجة الدول الرأسمالية المتقدمة، للعمل وبشكل وثيق مع البنك الدولي الى تبني الافكار النيوكلاسيكية من اجل إحداث تحولات عميق في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية للتكيف مع متطلبات الاقتصاد العالمي ، خاصة تلك التي وقعت في فخ المديونية ، اذ شدد الصندوق من مشروطياته ورقابته على هذه الدول ، ففي عام 1979 صدر (دليل الشروط ) الذي اكد فيه ان الاستفادة من قروض الصندوق مرهونة بتطبيق سياسات وبرامج الهيكلية ، وأصبح من أشد المتحمسين للنظرية النيوليبرالية التي تؤمن بحرية الأسواق والخصخصة وتوازن الموازنة وضرورة تراجع دور الدولة التدخلية وتحويله الى دور موجه للنشاط الاقتصادي ( السعيد ، www.annd.org ) .

ووضع صندوق النقد الدولي ثلاثة شروط اساسية للموافقة على اقراض الدول النامية او المتحولة وهي المساعدة المالية والمساعدة الفنية والمراقبة بحجة متابعة الأموال المقترضة حفاظا على استرجاعها ، وقد ساعدت هذه الشروط إدارة الصندوق الدولي من التدخل المباشر في سياسات الدول الاقتصادية والاجتماعية .

ولعب الصندوق الدولي دورا محوريا في عملية اعادة صياغة النظام الاقتصادي العالمي ودفعة باتجاه النظام الرأسمالي خاصة بعد ما وضعت الحرب الباردة اوزارها بانهايار القطب الاشتراكي والتحول المفاجئ للدول الاشتراكية في عقد السبعينيات من القرن المنصرم الى دول تعمل بالنظم الرأسمالية عندما طبقت احدى وصفات المؤسسات الدولية (التحول بالصدمة) وأصبحت دولا رأسمالية تعمل باليات السوق الحرة وبقت الدول النامية تنازع المشاكل لوحدها وخاصة انها كانت تستمد افكار تنميتها من القطب الاشتراكي ولم يبق سوى الاستسلام للشروط المؤسسات الدولية .

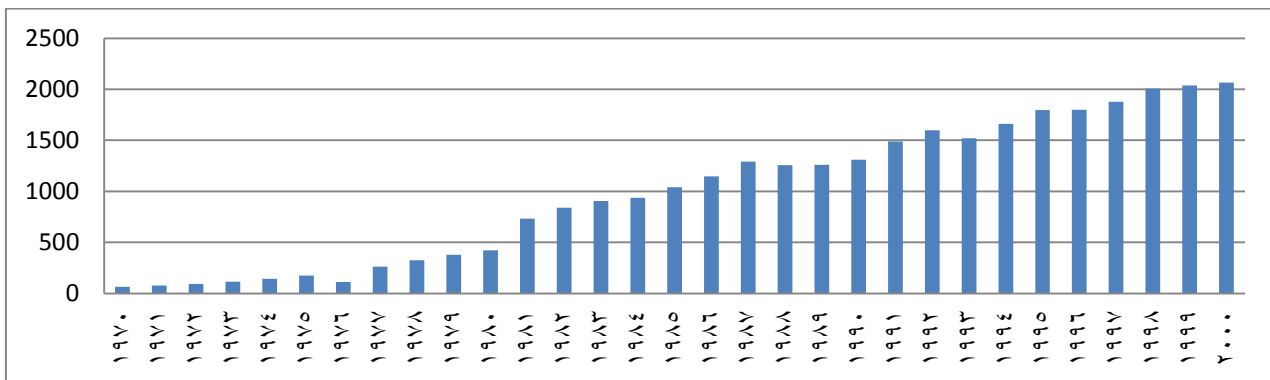
شكل (1) الحلقة المفرغة للتمويل الخارجي في الدول النامية



الدول النامية ومحاولة إدماج الاقتصاديات النامية في الاقتصاد الرأسمالي والهدف من ذلك تسهيل حركة رؤوس الأموال الفائضة في الدول المتقدمة للاستثمار في الدول النامية لزيادة أرباحها. ويبين الشكل (2) زيادة كمية الديون المستحقة على الدول النامية بعد انفجار أزمة المديونية مطلع ثمانينيات القرن المنصرم وقيام الصندوق الدولي بإعادة جدولة الديون وفرض برامج التثبيت والتكيف الهيكلي بمساعدة البنك الدولي لكن النتيجة زيادة الديون وتضاعفت من (423.3) مليار دولار عام 1980 الى (1311.0) مليار دولار عام 1990 والى (2066) مليار دولار عام 2000 ، وأيضا يمكن القول إن برامج الصندوق تعبر عن الرؤية الرأسمالية في التنمية ، وتنبثق من الأفكار الكلاسيكية المحدثة التي تقف ضد القطاع العام .

ويتم تطبيق هذا البرنامج حتى وان كان ذلك على حساب تعطيل التنمية وزيادة معدلات البطالة وتدهور مستوي معيشة المواطنين ، وعلية تركز هذه البرامج بالأساس على خفض أو انكماش الطلب الكلي ومن الملاحظ ان هذه البرامج كان هدفها غير المعلن هو إنقاذ البنوك الدائنة في الدول الرأسمالية لكونها كانت مهددة بالإفلاس في حال توقف الدول المدينة عن الوفاء بالتزاماتها وبالتالي تهديد النظام المصرفي الرأسمالي العالمي ، مع العلم ان تلك البنوك قدمت قروضاً تزيد عن حجم رأس مالها بكثير ، وتبني الصندوق الدولي التزام الدول المدينة بالوفاء بالتزاماتها كاملة تجاه الدائنين ، زد على ذلك فان هذه البرامج تدعو الى فتح اسواق الدول المدينة أمام منتجات الدول الرأسمالية المتقدمة بتحرير التجارة مع إبقاء الدول الرأسمالية لسياساتها الحمائية لمنتجاتها التي تعد أحد أسباب تفاقم مديونية

شكل (2) تزايد الديون المستحقة على الدول النامية بعد تطبيق برامج المقدمة من الصندوق الدولي للفترة ( 1970 - 2000 )



ديمقراطية جديدة رخوة وهشة ومن المعروف ان من انجح عمليات التحول هي الصين التي اصبحت من الدول التي تنافس الدول المتقدمة وكان التحول فيها ضمن اطار دولة مركزية دكتاتورية قوية مع العلم والثابت للعلن أن الحكم الديمقراطي هو أمر ضروري ولأبداً منة لضمان التحول الشامل ولكن لا بد ان يكون التحول اقتصادي في ظل دولة دكتاتورية قوية ثم يبدأ التحول الديمقراطي السياسي .

وأخيراً وليس آخراً ليس من المعقول اعتماد حرية التجارة بصورة مفاجئة او البدء بعملية تحرير الاقتصاد محلياً وخارجياً فمن المعروف ان الدول المتقدمة عاشت قرون كبيرة من الحماية حتى نضجت صناعاتها وزراعتها وخدماتها وحتى عالمنا المعاصر ولحد الان الدول المتقدمة تمنع حرية التجارة الداخلة الى اقتصادها القومي واليوم نشاهد الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين وأوروبا فعملية تحرير التجارة هذه لا تضمن اقتصاداً تنافسياً لاحقاً بل تخلق اقتصاداً تابع للدول المتقدمة ومن ثم تحطيم الصناعة الناشئة كما حصل مع العراق بعد 2003، وأن من اكبر أخطاء التي اقترفتها برامج الصندوق هو التحيز الواضح والكبير على حساب القطاع الزراعي حتى اصبح الامن الغذائي للدول النامية مهوناً بيد الدول المتقدمة ومن ثم الاستقلالية القرار السياسي والاقتصادي .

#### الاستنتاجات

1. ان الهدف الاساس من انشاء الصندوق الدولي هو اعادة اعمار وترميم اقتصاديات الدول الرأسمالية وأنظمتها النقدية من الانهيار بعد الحرب العالمية الثانية التي اخذت تتأثر بالانتصارات التي حققتها دول المنظومة الاشتراكية على الجبهة الاقتصادية والسياسية .
2. ان اليات عمل الصندوق الدولي تغيرت عبر الزمن وكانت ذات طابع يخدم في كل الاحوال المنظومة الرأسمالية وخاصة بعد ازمة الكساد التضخمي في بداية السبعينيات من القرن المنصرم وتبني العولمة الاقتصادية على النمط الرأسمالي.
3. من خلال الدراسة تبين ان وصفات الصندوق الدولي العلاجية التي فرضها مقابل التمويل من اجل احداث تنمية اقتصادية في الدول النامية لم تكن سوى برامج لحماية الدول الرأسمالية الدائنة وقد مثلت عبئاً أثقل كاهل هذه الدول وكانت لها ارتدادات سلبية على عملية التنمية الاقتصادية.
4. ويتضح من خلال الدراسة ان اجراءات الصندوق الدولي كانت من اكبر المشجعين على الاستدانة الخارجية فكل اجراءاته ووصفاته كانت نتائجها المزيد من الديون والتبعية الاقتصادية .
5. ان دراسة الاجراءات التقشفية التي يوصي بها صندوق النقد الدولي لها تأثيرات كبيرة على المجال الاجتماعي في الدول النامية كافة ، والغريب في ذلك هناك تطابقاً شديداً في الوصفات التي طبقت في معظم الدول التي تلجأ للصندوق ان كانت تلك الدول متقدمة نامية فقيرة متوسطة الدخل وبغض

ومما سبق يمكن تفسير عدم تحوّل الدول النامية إلى دول رأسمالية متقدمة او على الاقل للحاق بها ، بسبب فشل برامج المؤسسات المالية الدولية المفروضة ، اذ ان هذه الوصفات جميعها مرتبطة بالمنهجية المتبعة من قبل النظرية الاقتصادية الكلاسيكية المحدثة بغض النظر عن طبيعة الدول الاقتصادية والاجتماعية والسياسية هذا من جانب ومن جانب اخرى هو قوة الدولة وسيادتها وقدرتها على تنفيذ برامج التنمية كما هي الدولة في العالم الرأسمالي المتقدم وسيادة الدولة الضعيفة والمتخبطة في الدول النامية وهذا يرتبط - أيضاً - بضعف ادارة السياسات الاقتصادية الذي ينصرف على ضعف الادارة العامة للدولة في جميع النواحي من حيث سن وفرض القوانين وبناء المؤسسات الكفيلة بإنجاح أي سياسة اقتصادية ، والقضاء على الفساد، والتدخل من خلال الأدوات التخطيطية الفعالة لمعالجة فشل الأسواق، ومحاولة اعادة توزيع الدخل بصورة مقبولة اجتماعياً .

ومما تجدر الشارة إليه ان احد اهم المعوقات في طريق التحول هو ضعف البناء المؤسسي واستئثار الفساد وفي المؤسسات العامة التي تمتلك تقاليد وعادات تحارب السلوك التنموي في الإدارة الاقتصادية على الرغم ان تلك المؤسسات هي التي تحدد قواعد اللعبة الاقتصادية التي بدورها تحكم الاطراف المتنافسة في الحياة الاقتصادية، ومن المفترض ان تعمل تلك المؤسسات في ظل منظومة من القوانين والحقوق والواجبات وتجسد روح الدستور ، وكلما كان عمل المؤسسات متسق مع المتطلبات التنموية انجز التحول بصورة ناجحة وفعالة .

ويجب التأكيد على طبيعة النظم الاجتماعية والثقافية الحاكمة ومدى تقبل المجتمعات ومن الضروري -ايضا- التعرف على طبيعة البيئة الاجتماعية المناسبة لإدارة التحول الناجح ويشترط دراسة الثقافة العامة ومكونات الشخصية البشرية للمجتمع ، وبيان الجوانب الديموغرافية والسيكولوجية والمهنية التي تؤثر في تكوين الشخصية العامة للأفراد ، ومن ثم يكون لها اثر مباشر وفعال على عملية التحول الاقتصادي ، ونحن هنا امام علاقات السبب والنتيجة في الوقت نفسه ، وبمعنى اخر أن المؤثرات الاجتماعية هي حتمية وسببية متحركة في التحول الاقتصادي مع معرفة ان تلك المؤثرات متغيرة غير جامدة وخاضعة للتطور نتيجةً للتطور الذي يحصل في البيئة الاجتماعية والثقافية للمجتمع ، ومن ثم يمكن الاستفادة من التغيرات وإعادة تشكيل مكونات الثقافة العامة لصالح عملية التحول الاقتصادي الناجح.

والنقطة الاهم في الموضوع هي طبيعة النظم السياسية التي تعد من الأسباب الكبيرة وراء تسريع أو تباطؤ التحول في الدول النامية ، فالصندوق الدولي دائماً ما يروج الى نظام الحكم الديمقراطي كأساس لعملية التحول الشامل ، وان النظم الدكتاتورية هي التي تعرقل عملية التحول إلا أن المسار التاريخي غير متسق مع رؤية الصندوق في هذا المجال وخاصة ان برامج التحول تحتاج الى دولة قوية لها ارادة قوية وليس دولة

وتوفير المعلومات اللازمة والضرورية ، خاصة المتعلقة بإدارة التنمية القطاعية كافة لتطوير والمواءمة ما بين التقنيات الادارية وواقع البيئة التنموية في الدول النامية لتشجيع القطاع الخاص لأخذ دوره في ادارة النشاط الاقتصادي حسب ما يفرضه الواقع الاجتماعي والثقافي .

### المصادر

صبري ، احمد خير الدين .(2005). العولمة في الفكر الاقتصادي . مجلة تنمية الافرادين . جامعة الموصل ، المجلد (27) العدد (80)

أديب، عبد السلام .(2003). المديونية الخارجية والعولمة ،الحوار المتمدن ، العدد (355) .

افحايرية، امال .(2005). اسباب نشأة أزمة المديونية العالمية . مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، الجزائر العدد (3).

بخيت ،علي ابراهيم .(2002). فجوة الموارد التمويلية وأثرها في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد السوداني للمدة (1981-1998) . اطروحة دكتوراه غير منشورة .كلية الادارة والاقتصاد ،الجامعة المستنصرية .

البيلوي ، حازم .(2006). الإصلاح السياسي وإدارة الحكم، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي. أبو ظبي، الإمارات.

جسام ،محمد صالح .(2010). الاقتصادات النامية بين ضرورات التنمية المستقلة وشروط المؤسسات الدولية . مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية ،المجلد (3) ، العدد (5).

حسين، بن الطاهر .(2008). دراسة و تحليل مديونية بلدان العالم الثالث دراسة حالة الجزائر . اطروحة دكتوراه . جامعة منتوري ،قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر.

الحيالي ، عبد الامير ، جمال ، طه علي .(2010). اثار التكيف الهيكلي على الديموقراطية في العالم الثالث .مجلة ديالى ،العدد (43).

خليل، محسن .(1989). تصدع الهيكل الثالث .بغداد : دار الشؤون الثقافية العامة.

الربيعي ، فلاح خلف .(2008). برامج صندوق النقد الدولي وأزمة التنمية في الدول النامية ،الحوار المتمدن ، العدد (2306) على الموقع الالكتروني: (<http://www.ahewar.org>).

الرشواني ، منار محمد .(2003). الاثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لبرامج التكيف الاقتصادي ، على الموقع (<http://www.islamtoday.com>).

زكي ، رمزي .(1992). الصراع الفكري والاجتماعي حول الموازنة العامة في العالم الثالث . القاهرة :دار سينما للنشر.

زلوم ،عبد الحي .(1999). نذر العولمة .الاردن : دار الفارس للنشر والتوزيع.

النظر عن واقع الاجتماعي وهو ما يبرهن على ان هذه المؤسسة غير قادره على ابتكار حلول وآليات مناسبة للأوضاع المحلية المختلفة من دولة الى دولة .  
6. اصبح الصندوق الدولي أداة طيعة والذراع اليمنى للرأسمالية العالمية ورعاية مصالحها في الاقراض والاستثمار العابر للقارات داخل الدول النامية من خلال فرض رؤى الرأسمالية العالمية على تلك الدول.  
7. حلقة التمويل المفرغة توضح الأثر السلبي للتمويل المشروط على التنمية في الأجل الطويل ، فالدولة تحتاج الى اموال لتمويل التنمية يقابلها مجموعة من الشروط والبرامج التي تفرض من قبل الصندوق الدولي وهذه الشروط تولد مجموعة من المشاكل التي تصيب الاقتصاد ومن ثم حاجة هذه الدول الى تمويل جديد يساعدها لتحقيق فائضا تجاريا يساعدها على مواجهة العبء السنوي لخدمة الدين، عن طريق صناعات إضافية وفي هذه الحال تحتاج إلى استثمار إضافي أي المزيد من الديون .

### التوصيات

1. يجب ان يكون هناك نموذج أو وصفة تنموية خاصة لكل دول أي (مفهوم التنمية المستقلة ) وفسح المجال أمام المبادرات الوطنية في ضوء الامكانيات والموارد الطبيعية والبشرية .
2. توصي الدراسة الى اصلاح النقص الواضح في مؤسسات إدارة التنمية وإتباع الأسلوب العلمي والعملية في توصيف الوظائف ووضع النظم واللوائح والإجراءات الإدارية والقانونية المناسبة للعمل الجديد المطلوب من الجهاز الإداري وعدم الخلط بين الادارة السياسية للدولة وإدارة التنمية.
3. ضرورة توسيع مجالات التعاون بين دول العالم النامي عن طرق تعزيز الحوار والتكتلات الاقتصادية الذي من شأنه أن يقوى القدرات هذه الدول في التفاوض مع المنظمات الدولية فيما يتعلق بأمور التجارة الخارجية وطرق الحصول على الديون والتكنولوجيا.
4. ان برامج التحول الاقتصادي تحتاج الى دولة قوية لها ارادة قوية وليس دولة ديمقراطية جديدة رخوة وهشة حتى تأخذ عملية الاصلاح الاقتصادي في طياتها أبعاد الإصلاح المؤسساتي والقانوني من اجل خلق بيئة اقتصادية خاصة بالدول النامية والحفاظ على القطاع العام وإدارة التنمية الاقتصادية بما يحقق القضاء على مظاهر الفساد المالي والإداري.
5. ضرورة حماية الفئات ضعيفة الدخل والبطالة الناتجة من جراء تمويل المشروعات الصغيرة والاهتمام فيها باعتبارها الحل الأمثل للمشكلات التي يعاني منها سوق العمل وتقليص الفقر والتفاوت في الدخل ورفع كفاءة الاستخدام.
6. يجب التعامل مع ظاهرة العولمة الاقتصادية بحذر شديد وعدم مقاطعتها وبناء دولة ذات نظام مؤسسي أي دولة المؤسسات من اجل تهيئة الافراد المؤهلين لإدارة الموارد البشرية

- مركز معلومات البنك الدولي على الموقع: (www.bicusa.org).
- السعدي ، محمد سعيد ، سياسات صندوق النقد الدولي التشفية وأثرها على الحماية الاجتماعية (www.annd.org)
- سلطان، داود سيلمان .(2011). سياسات الإصلاح الاقتصادي في بعض البلدان النامية . مجلة تنمية الرافدين ، المجلد (33) ، العدد(102).
- الشعلان، هاشم ياسين .(2004). "اليات التحول من نظام التخطيط الى نظام السوق" ، الطبعة الاولى . بغداد : دار شؤون الثقافة العامة.
- شنجار، عبد الكريم جابر .(2008). التمويل الدولي . النجف : النبراس للطباعة .
- صالح، مظهر محمد .(2002). العولمة والأمن القومي: نقد مقولة "الثروة والقوة" في ديمومة النظام الرأسمالي. بحث مقدم لندوة بغداد، العولمة وأثرها في الاقتصاد العربي، بغداد.
- صندوق النقد الدولي .(2014). حقوق السحب الخاصة ،صحيفة الوقائع التابعة للصندوق الدولي .
- الطائي، غازي صالح محمد .(1999). الاقتصاد الدولي، جامعة الموصل، العراق.
- العاني، تقى عبد سالم .(1996). الأثر الاقتصادي للمتغيرات الدولية الراهنة على الأقطار العربية، آفاق عربية ، بغداد.
- عبد الله ، يوسف عفتان .(2012). الشركات متعددة الجنسية وبرامج الخصخصة في الاقتصادات النامية . مجلة العلوم السياسية الدولية ، الجامعة المستنصرية ، العدد (21) .
- عبد الوهاب ، إكرام عبد العزيز .(2001). الإصلاح المالي في بلدان مختارة مع الإشارة إلى العراق. اطروحة دكتوراه كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد .
- فولف، ارنيس .(2016). صندوق النقد الدولي قوى عظمى على الساحة الدولية . الكويت : عالم المعرفة .
- كينيدي ، بول .(1993). " نشوء وسقوط القوى العظمى " . الاردن : الأهلية للنشر والتوزيع .
- موقع الصندوق على الشبكة الدولية ( http:// www.imf.org )
- المهداوي، وفاء جعفر .(2005). القاعدة الاقتصادية لاستراتيجية التحول الى الاقتصاد السوق . المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، المجلد (3)، العدد (8).
- النجفي، سالم توفيق .(2002). سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي ، الطبعة الأولى . بغداد : بيت الحكمة.
- Mostafa , Kasse.(2000).Economics Theories,Debt and a Policy of Adjustment and Stabilization In Africa,United Nation.